

## جيش مالي يناور لثبتي فترة انتقالية تؤمن احتكار السلطة

ويقول مؤيدو مرحلة انتقالية طويلة بقيادة الجيش إن الوقت والسلطة ضروريان لهيئة الظروف للإصلاح في بلد على وشك الانهيار. ويشير التنازل المعاكس إلى احتمال حدوث المزيد من عدم الاستقرار في منطقة الساحل، وإلى المثال السيء في المنطقة الذي سيمثله بقاء العسكريين في السلطة لفترة طويلة. وحرصت المجموعة العسكرية التي استولت على السلطة في مالي على التأكيد أن "السلام في مالي أولويتنا" وأن القوات الإقليمية والأجنبية المنتشرة في البلاد "تبقى شريكنا"، في إشارة إلى بعثة الأمم المتحدة في مالي "مينوسما" وقوة برخان الفرنسية وقوة مجموعة دول الساحل الخمس وتجمع القوات الخاصة الأوروبية "تاكوبا" المكلفة بمواكبة العسكريين الماليين، إلا أن ذلك لم يبدد المخاوف.

### حركة المعارضة الشعبية في مالي ترفض ميثاقا داعيا إلى حكومة انتقالية مدعومة من المجلس العسكري

وعلى الرغم من تشتت الجماعات الجهادية وطرد جزء كبير منها من شمال مالي منذ 2013، ما زالت مناطق باكلمها خارجة عن سيطرة القوات المالية والفرنسية وتلك التابعة للأمم المتحدة. وتستهدف الجماعات المتشددة، من حين إلى آخر، القوات الأمنية والعسكرية المتمركزة في المنطقة على الرغم من توقيع اتفاق للسلام في يونيو 2015، كان يفترض أن يسمح بعزل الجهاديين نهائيا. وفي مارس 2012، مع إطلاق المتطرفين الطوارق هجوما كبيرا على شمال مالي، تمرد عسكريون على ما اعتبروه تقاعسا للحكومة في التعامل مع الوضع، واطاحوا بالرئيس توماني توريه. لكن الانقلاب عجل بسقوط شمال البلاد في أيدي الجماعات الإسلامية المسلحة، قبل أن يتم دحرها خصوصا بعد تدخل عسكري فرنسي في يناير 2013 لا يزال مستمرا.

## إيران تئن تحت وطأة العقوبات الأميركية

بتروكيماويات إيرانية، في أحدث حلقة من مسلسل الضغوط الأميركية بهدف تضييق الخناق على النظام الإيراني. وقالت وزارة الخزانة الأميركية في بيان إن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، فرضت العقوبات على ست شركات لأنها دعمت شركة تريليانس للبتروكيماويات المحدودة التي أدرجت واشنطن اسمها على القائمة السوداء.



حسن روحاني

تنقرض لعقوبات  
اقتصادية قل نظيرها  
في تاريخ العالم

ويأتي هذا في وقت تكاد فيه إيران لمواجهة تداعيات تفشي فيروس كورونا فضلا عن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها الجمهورية الإسلامية منذ انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي في العام 2018 وإعادة فرض عقوبات قاسية عليها.

وكان مسؤول إيراني بارز قد أقر في وقت سابق بأن العقوبات الأميركية قصمت ظهر الاقتصاد في بلاده، في اعتراف يوجه ضربة لسياسة المكافحة والعناد التي تنتهجها الحكومة الإيرانية في مغالطة الرأي العام المحلي وفي الحرب النفسية مع المعسكر الإقليمي والدولي المناوئ لمارساتها وانشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة. وأكد المسؤول أن العقوبات أثرت بشكل رئيسي على القطاع النفطي الذي يعد أبرز الموارد الأساسية التي تعتمد عليها الحكومة لتغطية نفقاتها، مؤكدا أن النظام الإيراني "قطع كل عائداته".

باماكو - رفضت حركة المعارضة الشعبية في مالي الميثاق الداعي إلى حكومة انتقالية مدعومة من المجلس العسكري الحاكم الذي كان قد أطاح بالرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا في 18 أغسطس، ما يهدد لاستقرار سياسي في البلاد التي يترصد باستقرارها الجهاديون.

وأعلن رئيس المجلس العسكري في مالي الكولونيل عاصمي غويتا الالتزام بإرساء حكومة من أجل إقامة حكم مدني في غضون 18 شهرا، وذلك بعد اعتماد "ميثاق" انتقالي. لكن حركة 5 يونيو التي قادت الاحتجاجات المناهضة لكيتا قبل حدوث الانقلاب عليه الشهر الماضي والتي شاركت في المحادثات، رفضت الميثاق. واتهمت المجلس العسكري بـ"الرغبة في احتكار" السلطة، لافتة إلى أن النسخة النهائية من الميثاق لا تعكس المناقشات السابقة حول العودة إلى الحكم المدني.

وينص "الميثاق"، أهم وثيقة ينتظرها المشاركون في "أيام التشاور الوطني" التي امتدت من الخميس حتى السبت في المركز الدولي للمؤتمرات في باماكو، على إنشاء هيئات انتقالية لسد الفراغ الحالي في السلطة.

وتعارض هذه المقترحات مع توقعات جزء كبير من المجتمع الدولي، والأسبما البلدان المجاورة مالي والأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تطالب بعودة المدنيين إلى السلطة، خلال فترة انتقالية لا تتجاوز سنتين على الأكثر بقيادة المدنيين. وكانت مجموعة غرب أفريقيا أمهلت المجموعة العسكرية الحاكمة حتى الثلاثاء لاختيار رئيس ورئيس للوزراء. وقد فرضت على مالي حظرا تجاريا وماليا.

وفرضت المجموعة المؤلفة من 15 بلدا عقوبات على المجلس العسكري وعلى مالي عبر إغلاق حدود الدول الأعضاء مع مالي ووقف التدفقات المالية والتجارية ودعت إلى إجراء انتخابات خلال 12 شهرا.

وتثير المدة الانتقالية ومسألة الذين سيتولون القيادة والمصالح الخاصة للبحر قبل توزيع المناصب، المزيد من الانقسام بين القوى المالية.

طهران - قال الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إن عائدات بلاده من صادرات النفط انخفضت من 120 إلى 20 مليار دولار، خلال السنوات الـ 8 الأخيرة، فيما تترزح الجمهورية الإسلامية تحت وطأة عقوبات أميركية مشددة شلت اقتصادها المتعثر.

ولفت روحاني في كلمة له خلال حفل انطلاق العام الدراسي الجديد في جامعات إيران الأحد، أن بلاده تتعرض لعقوبات اقتصادية قل نظيرها في تاريخ العالم، وأضاف أنه بينما كانت عائدات إيران النفطية 120 مليار دولار في عام 2011، انخفضت إلى 20 مليار دولار العام الماضي. وأوضح أن هذا الانخفاض يظهر مدى الصعوبات التي يتعرض لها المجتمع الإيراني.

وشدد على زيادة التركيز على الإنتاج المحلي في بلاده، مبينا في الوقت ذاته أن مواصلة العيش صعبة للغاية من دون إقامة علاقات مع دول العالم. ويعاني الاقتصاد الإيراني من انهيار بفعل العقوبات الأميركية على طهران، ازدادت وتيرته مؤخرا جراء وباء كورونا. وتسببت العقوبات الأميركية في تقليص إنتاج إيران من النفط الخام إلى متوسط 1.9 مليون برميل يوميا، مقارنة بـ3.85 مليون برميل قبل العقوبات وفق بيانات "أوبك"، فيما تراجعت الصادرات إلى أقل من 100 ألف برميل يوميا. وقلصت العقوبات حجم الاقتصاد المحلي في إيران، نتيجة عقوبات على صادرات عدد من الصناعات، وواردات مواد خام تدخل في عدة قطاعات صناعية. وبداية الشهر الجاري، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على عدة شركات، متهمه بإيها بتمكين شحن وبيع

## حزم أوروبي أميركي يدفع تركيا للتراجع شرق المتوسط

### أنقرة تسحب سفينة للتنقيب عن الغاز من المياه اليونانية



#### انسحاب قسري

مولود جاويش أوغلو في وقت سابق إن السفينة ستواصل عملياتها الاستكشافية لفترة أطول لكن لم يصدر تعديد للإخطار حتى الأحد. وأشارت تركيا مرارا إلى أنها منفتحة على حل المشاكل مع اليونان عبر الحوار لكنها رفضت علانية وضع أي شروط مسبقة قبل المفاوضات بما في ذلك وقف عمليات أورتش رئيس.

وقال جاويش أوغلو خلال مؤتمر صحافي السبت "إذا كان هناك من يضعون شروطا مسبقة لتركيا، فإن لدينا أيضا شروطا مسبقة بتعيين تنفيذها". ولم يخض وزير الخارجية التركي في تفاصيل مكررا أن الوضع الأمثل هو بدء المحادثات دون شروط مسبقة.

وأكد وزير الدفاع خلوصي أكار الأحد، خلال زيارة لمنطقة كاش في أنطاليا قرب جزيرة كاستيلوريزو اليونانية، أن تركيا تؤيد الحوار والتوصل لحل سياسي.

وأضاف في تصريحات للصحافيين "نفعل دوما ما نطلبه علاقات حسن الجوار ونتوقع المثل من الطرف الآخر". وتقول تركيا إن مطالبتها بالسيادة على المنطقة الواقعة بشرق البحر المتوسط مشروعة. ولا يوجد اتفاق بينها وبين اليونان بحدود الجرف القاري لكل منهما، كما ترفض تركيا أي مطالب سيادية لقبصر التي لا تربطها بها علاقات دبلوماسية.

الاتحاد الأوروبي يومي 24 و25 سبتمبر الجاري التي ستتخذ قراراتها بناء على جديّة الاستجابة التركية لشروط الهدنة الأوروبية. ووصف المتحدث باسم الحكومة اليونانية، ستيليوست بيتاس، الأحد، مغادرة السفينة التركية من المنطقة بأنه "خطوة إيجابية"، فيما يطالب رئيس وزراء اليونان، كيرياكوس ميتسوتاكيس بمرزيد من الخطوات من تركيا لتسوية النزاع الإقليمي.

وأضاف ميتسوتاكيس "المغزى أن يكون هناك استمرارية، ونظرا لأن هناك عدم تصديق للوضع من جانب تركيا، فإن اليونان مستعدة دائما للجلوس للمطالبة لإجراء محادثات استكشافية للبحث ترسيم حدود المناطق البحرية".

وتتداخل حدود الجرف القاري لكل من تركيا واليونان العوضين في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتتشابك مطالبهما بالأحقية في موارد الطاقة المحتملة في شرق البحر المتوسط.

وتصاعد التوتر الشهر الماضي بعدما أرسلت أنقرة السفينة أورتش رئيس لتحديد أفاق التنقيب عن النفط والغاز في مياه تتنازع على السيادة فيها اليونان وقبرص و تركيا.

وأصدرت البحرية التركية إخطارا هذا الشهر جاء فيه أن أورتش رئيس ستواصل عملياتها في المنطقة حتى 12 سبتمبر، فيما قال وزير الخارجية التركي

وقال بومبيو من نيغوسيا السبت "ما زلنا نشعر بقلق عميق من عمليات الاستكشاف التي تقوم بها تركيا في مناطق تؤكد اليونان وقبرص أنها تخضع لسلطتها في شرق المتوسط".

وأضاف "أن التوتر العسكري المتزايد لا يساعد أحدا سوى الخصوم الذين يرغبون في رؤية الانقسام في وحدة دول الحلف الأطلسي"، مؤكدا أن الشراكة الإقليمية "ضرورية للغاية لأمن الطاقة الدائم".

وتأتي تصريحات وزير الخارجية الأميركي عقب توقيع اتفاقية دفاعية مع نيغوسيا بعد أن رفعت الولايات المتحدة الحظر الذي تفرضه منذ أكثر من ثلاثين عاما على بيع قبرص معدات عسكرية "غير قتالية"، ما أغضب أنقرة التي اعتبرت الخطوة تحيزا أميركا لقبص.

واستشعرت أنقرة حزما أوروبيا يقطع مع سياسة التردد التي انتهجتها دول الاتحاد حيال التعامل مع الإطعام التركية في عدة ملفات على غرار الملمين الليبي والسوري، ما دفعها حسب مراقبين إلى خيار التهدئة الذي لم يكن مطروحا في وقت قريب.

وحذر زعماء دول جنوب أوروبا الخميس من أنهم مستعدون لدعم عقوبات للاتحاد الأوروبي ضد تركيا إذا تهيأت أنقرة من الحوار، حيث سيتم مناقشة هذا الموضوع مجددا في قمة

خففت تركيا تحركاتها الاستفزازية شرق المتوسط بعد أن سحبت سفينة للتنقيب عن الغاز من المياه الإقليمية اليونانية كان يفترض أن تواصل مهامها لفترة أطول، في خطوة رافقتها تصريحات تهدئة مفاجئة من قبل المسؤولين الأتراك. ويرى متابعون أن انكفاء أنقرة يشي بتغيير موازين القوى.

إسطنبول - أظهرت بيانات رفيتيف أن سفينة التنقيب التركية أورتش رئيس عادت إلى مياه قريبة من إقليم أنطاليا بجنوب تركيا الأحد، في خطوة قد تخفف التوتر بين أنقرة وإثينا بشأن الموارد الطبيعية شرق المتوسط.

ويرى مراقبون أن التراجع التركي عن انتهاك المياه الإقليمية لليونان يفتح الباب أمام تسوية الأزمة سلميا، بعد أن لوحث أنقرة بالحل العسكري الذي قوبل بتمترس أوروبي خاصة فرنسي خلف أثينا. وأضعف الموقف الفرنسي المناوئ للعبدة التركية في المياه الأوروبية وإرسال باريس لحاملة طائرات إلى المتوسط هامش المناورة لدى تركيا التي تتفوق عسكريا ولوجستيا على اليونان. وبعد الاندفاع الفرنسية صوب أثينا، وجدت تركيا نفسها مجبرة على الحوار مع جيرانها ووقف استفزازاتها بعد أن اتخذت نهجا صداميا طوال أشهر تجاهلت خلالها التحذيرات الشفوية الأوروبية.



مولود جاويش أوغلو

الوضع الأمثل هو بدء  
المحادثات دون شروط  
مسبقة

وإلى جانب الدعم اللوجستي الأوروبي لأثينا وتلويح دول التكتل بفرض عقوبات اقتصادية أوسع نطاقا على أنقرة، فاقم دخول الولايات المتحدة على خط الأزمة عزلة تركيا الدبلوماسية. ويبدو الموقف الأميركي من الأزمة في المتوسط أقرب للموقف اليوناني القبرصي الأوروبي الذي يطالب بوقف عمليات التنقيب عن الغاز قبل الدخول في أي محادثات لتسوية الأزمة، وهو ما ترجمه تصريحات وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو.

## تفاوض حذر في ثاني أيام مفاوضات السلام الأفغانية

أنكم تعملون ليس فقط من أجل هذا الجيل من الأفغان بل ومن أجل الأجيال القادمة أيضا"، داعيا طرفي النزاع "لاستغلال هذه الفرصة" لتحقيق السلام.

وبيّنا تستعد لجان فنية من الجانبين للاجتماع من أجل وضع جدول أعمال للمحادثات، تستمر أعمال العنف على الأرض.

وقال مسؤولون إن ستة عناصر شرطة قتلوا في هجوم لطالبان في ولاية قندوز ليل السبت الأحد، بينما قتل خمسة عناصر في هجوم آخر في ولاية كابيسا. وأدى انفجار لغم في العاصمة كابول إلى إصابة اثنين من المدنيين بينما لم يسجل سقوط ضحايا بانفجار آخر في منطقة كابول.

ويشدد المسؤول في الحركة الملا عبدالغني برادر وأحد مؤسسيها أمام المجتمعين على أن أفغانستان يجب أن تكون بلدا مستقلا بنظام إسلامي، في ما قد يكون نقطة الخلاف الرئيسية خلال المحادثات.

ويرى مراقبون أن حركة طالبان التي رفضت الاعتراف بحكومة الرئيس أشرف غني ستسعى إلى إعادة بناء أفغانستان لتصبح "إمارة" إسلامية، بينما ستعمل حكومة غني على الحفاظ على الوضع الراهن المدعوم من الغرب لجمهورية دستورية كرست العديد من الحقوق بما في ذلك المزيد من الحريات للمرأة.

وأكدت الباحثة في معهد التنمية ما وراء البحار أشلي جاكسون أن "طالبان قدمت فريقا متنوعا من المفاوضات الذين يمثلون كل من المتشدد والمعتدلين

عبدالله في مقابلة إنه "من الممكن" أن توافق طالبان على وقف إطلاق النار مقابل عملية إطلاق سراح جديدة لسجناء من عناصر الحركة.

وأضاف عبدالله للصحافيين الأحد "يجب في البداية أن يكون هناك خفض كبير للعنف ثم وقف إطلاق نار لأسباب إنسانية يليه وقف دائم لإطلاق النار على مستوى البلاد".

وكان المفاوضون أقروا في الجلسة الافتتاحية بأن المحادثات ستكون طويلة ومعقدة.

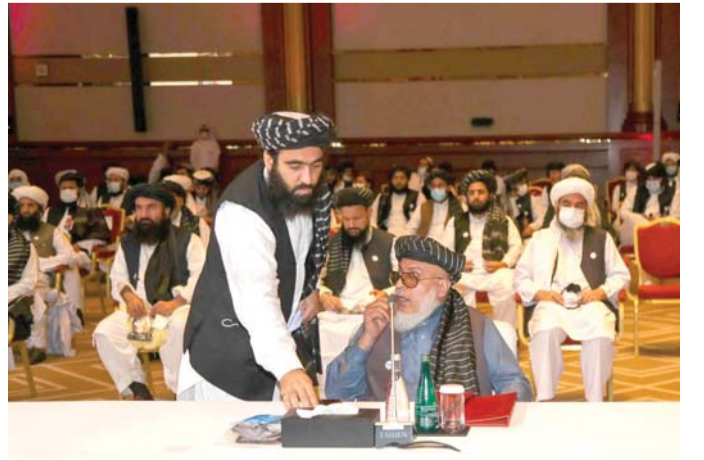
وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في كلمته "سنواجه بلا شك العديد من التحديات في المحادثات خلال الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة. تذكرنا

الدوحة - أعرب مفاوضو الحكومة الأفغانية الأحد عن تفاؤل حذر بشأن إمكانية إحراز أي تقدم في القضايا الشائكة بما في ذلك وقف إطلاق النار خلال محادثات السلام الجارية مع ممثلي حركة طالبان في الدوحة.

وتبدو تحديات "الحوار الأفغاني" كثيرة، بدءا من إمكانية التوصل إلى وقف لإطلاق النار ووصولاً إلى تحديد طبيعة النظام والقدرة على تشارك الحكم.

وبعد انطلاق المحادثات السبت في العاصمة القطرية الدوحة، دعت الحكومة الأفغانية وحلفاؤها بما في ذلك الولايات المتحدة إلى وقف إطلاق النار.

وقال المسؤول الحكومي المكلف بالإشراف على عملية السلام عبدالله



لا تنازل عن حكم اسلامي شامل